

على مستوى كليات الجامعة بالقاعة الثمانية بالمبنى الإدارى يوم 27 أكتوبر 2009م، هذا وقد شاركت جميع كليات الجامعة فى المسابقة البيئية هذا العام. وقد تم تقسيم درجات التقييم إلى جزئين رئيسيين الجزء الأول هو تنفيذ الخطط البيئية للكليات خلال هذا العام بواقع (40%)، ويشمل:

- 1- مدى تحقيق الخطط المقترحة من قبل الكلية للعام المنصرم.
 - 2- الأنشطة البيئية الميدانية للكلية خلال العام الحالي.
 - 3- مدى استفادة المجتمع من الأنشطة الخاصة بالكلية.
 - 4- الندوات والمؤتمرات وورش العمل البيئي.
 - 5- الأنشطة البيئية البحثية لأعضاء هيئة التدريس والطلاب فى المجالات البيئية.
- أما الجزء الثانى (60%) فقد تم لعمل زيارات ميدانية لتقييم كليات الجامعة على مدار العام على أن تقوم لجان متخصصة بتقييم هذه الأعمال، وخاصة النواحي الجمالية للكلية والسلامة البيئية والتزام بالسلوكيات العامة. وذلك بعد تقسيم هذه الكليات إلى ثلاث قطاعات. وأسفرت نتائج المسابقة هذا العام عن:



الحفل الختامى للأنشطة البيئية
لجامعة أسيوط 2009/2008

♣ فى حفل بهيج وبشريف ورعاية كريمة من الأستاذ الدكتور/ مصطفى محمد كمال رئيس الجامعة، وبحضور الأستاذ الدكتور/ محمد رجب بيومى نائب رئيس الجامعة للشئون الدراسات العليا والبحوث، والأستاذ الدكتور/ سعيد أحمد إبراهيم نائب رئيس الجامعة لشئون التعليم والطلاب .. جرت وقائع الحفل الختامى لمسابقة الأنشطة البيئية

أولاً - القطاع الطبى:

المركز الأول: كلية الصيدلة (82.9%).

ثانياً - القطاع الهندسى والعلمى:

المركز الأول: كلية العلوم (88.1%).

ثالثاً - قطاع العلوم الإنسانية :

المركز الأول: كلية التربية بالوادي الجديد (86.7%).

وقد أظهرت زيارات هذا العام عن إيجابيات وسلبيات، وكان من أهم الإيجابيات :

1- تعميق العلاقة بين إدارة الكلية والعاملين والطلاب، ولإزالة الدور الوظيفي الهام لوكيل الكلية القادر على تعظيم الاستفادة من الإمكانيات في التطوير والنهوض بكليته.

2- انتشار المتاحف العلمية المتخصصة، والتي تعد مزاراً بيئياً متميزاً بكليتي العلوم والطب البيطري، وكذلك ارتفاع مستوى المعارض البيئية الفنية بكليتي تربية الوادي الجديد والتربية النوعية.

3- حرص بعض الكليات على استمرار الزيارات الميدانية التي تقوم بها في شكل قوافل وبمشاركة طلابية مثل كليات الطب والطب البيطري والتربية الرياضية، وامتد هذا العام

ليشمل كليتي الآداب والخدمة الاجتماعية في شكل مسوحات ميدانية لقرى ومدن المحافظة .

4- كان من أبرز ثمار الأيام البيئية للأعوام السابقة تلك الطفرة التطورية والتجديدات التي اجتاحت معامل كليات العلوم والصيدلة والطب البيطري والتمريض والتربية بالوادي الجديد لتكون بمثابة إشارة واضحة لاستيعاب المقصود من تلك الأيام.

5- اهتمت بعض الكليات بزيادة مساحة الرقعة الخضراء بها، مثل كليات: (الآداب والتمريض والخدمة الاجتماعية والزراعة)، ويعد ذلك نموذجاً آخر لارتفاع الفكر البيئي المتحضر .

6- زيادة عدد الندوات والدورات التدريبية والمؤتمرات البيئية المتخصصة والتي دعت إليها كافة الكليات لزيادة ونشر الثقافة البيئية بين طلابها والعاملين بها وتجلى ذلك بوضوح بكليات (التمريض والطب البيطري والحقوق والآداب)، مع انتهاز بعض الكليات عمل مسابقة بيئية بين طلابها ككلية التربية.

7- وضع خطط جديده لمواجهة أزمات الطوارئ كسلامة المباني وطرق الإخلاء وتأمين وسلامة المعدات وصيانتها وأجهزة الحريق والإنذار بمعظم كليات الجامعة.

نائب رئيس الجامعة لشئون الدراسات العليا والبحوث ومقرر المؤتمر، والأستاذ الدكتور/ محمد عبد السلام عاشور أمين عام المؤتمر.

وفى كلمة السيد الأستاذ الدكتور/ هانى محفوظ هلال، والتي ألقاها نيابة عنه الأستاذ الدكتور/ محمد عبد السلام عاشور أشار سيادته إلى أن هناك شعوراً عالمياً بأهمية المياه نظراً للتباين الشديد فى كميات المياه من مكان لآخر على سطح الكرة الأرضية، هذا بالإضافة إلى مشاكل التلوث المتفاقمة وتأثيرها السلبي على الموارد المائية والبيئية والصحة العامة، ومشاكل سوء الاستخدام واستنزاف الموارد المائية.

وحدث الأستاذ الدكتور/ مصطفى محمد كمال فى كلمته كلاً من الجامعات ومراكز البحث على القيام بواجباتها التى ألقته عليها المجتمعات بإجراء الدراسات الجادة والبحوث الميدانية، وتبادل الخبرات، ومناقشة تلك القضايا بالموضوعية العلمية اللازمة لإيجاد الحلول ووضع الخطط وإصدار التوصيات التى يجب أن يلتزم بها الجميع، ليس فقط على مستوى الأفراد والجماعات بل على مستوى القيادات ومتخذى القرار على مستوى العالم، لعلنا ننجح معاً فى خفض معدلات تسارع تلك التغيرات المدمرة

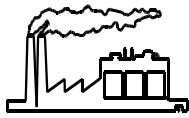
8- الاستجابة السريعة من إدارة الجامعة فى رفع أداء كفاءة المدرجات الطلابية وزيادة أعدادها وعمل تجديدات وتوسعات بمعامل وقاعات كليتى (الآداب والتربية النوعية). وزيادة أعداد وحدات الكمبيوتر بمعامل الخدمة الاجتماعية واستخدام الأجهزة الحديثة فى التدريس بمعظم كليات الجامعة، وذلك بناءً على توصيات اللجنة فى العام الماضى والأعوام السابقة.

المؤتمر الدولى الأول عن اقتصاديات وإدارة المياه فى الوطن العربى وأفريقيا

● عقد فى رحاب جامعة أسيوط المؤتمر الدولى الأول عن اقتصاديات وإدارة المياه فى الوطن العربى وأفريقيا فى الفترة من 18-19 نوفمبر 2009 بقاعة أ.د. محمد رأفت محمود بالمبنى الإدارى بالجامعة، وبرعاية كريمة من معالى الأستاذ الدكتور/ هانى محفوظ هلال وزير التعليم العالى والدولة للبحث العلمى، ومعالى اللواء نبيل العزبى محافظ أسيوط، والفاضل الأستاذ الدكتور/ مصطفى محمد كمال رئيس الجامعة، والأستاذ الدكتور/ ديمتري كازلوف رئيس جامعة موسكو الحكومية للهندسة البيئية، والأستاذ الدكتور/ محمد رجب بيومى

الذى يتطلب إدارة متكاملة يتفق عليها الجميع تستند على الثوابت التاريخية التى تفى بمتطلبات التنمية لسكان الدول المستفيدة والمختلفة فى الكثافات السكانية، والمتباينة فى نسب اعتمادها على مياه نهر النيل، فهناك من تلك الدول من تعتمد على مياه النيل بنسبة 60% مثل بورندى وأثيوبيا ورواندا بينما تعتمد مصر على سبيل المثال بنسبة 96.6% على مياه النيل، وتعتمد السودان بنسبة 76.9%، وأريتريا بنسبة 55.6% أو غندا بنسب 40.9%، وكينيا بنسبة 33.1%، والكنغو بنسبة 29.9% وأخيراً تنزانيا بنسبة 9.9%. وهى نسب لا يمكن إغفالها عند الحديث عن إدارة متكاملة لمياه النهر إلى جانب الثوابت الجغرافية والمكانية والتاريخية والمناخية الأخرى لكل دولة من دول حوض النيل ترتب لها حقوقاً لا يمكن إغفالها، وتوجب عليها ألتزامات يجب عليها الوفاء بها.

التقييم البيئي والتحكم فى انبعاثات الهواء المتعلقة بصناعة السكر



للبيئة، والتى لم تكن لتحدث لولا ممارساتنا غير المدروسة، وغير المسئولة، دون النظر إلى الآثار السلبية المدمرة على الأجيال القادمة لكى نسلمهم مستقبلاً أكثر إشراقاً وها نحن اليوم على وشك أن نسلمهم تركة مثقلة بالمخاطر والتحديات التى قد لا يقوون على مواجهتها.

أيضاً أشار الأستاذ الدكتور/ ديمترى كازلوف إلى أن مصادر البترول يمكن أن تقل بعد حوالى 15 عاماً غير أن بعض المتفائلين يمكنهم التنبؤ بحدوث ذلك بعد حوالى 25-30 عاماً، ولذا فإن الطاقة الجديدة من المياه يمكن أن تكون المصدر الواعد التى يمكن زيادتها بحوالى 18 مرة، كما أشار سيادته إلى أهمية المياه التى تساعد على تنمية الزراعات والإنتاج الصناعي على حد سواء.

وفى كلمته أشار الأستاذ الدكتور/ محمد رجب بيومى إلى أهمية إدارة المياه وترشيدها والاستهلاك المتوازن بما يحقق التنمية المستدامة، وتعظيم الفائدة واللجوء إلى طرق غير تقليدية لتوليد الطاقة من المياه والاهتمام بالمشروعات البيئية المرتبطة بإدارة المياه.

وقد أشار الأستاذ الدكتور/ محمد عبد السلام عاشور إلى أهمية تعظيم العائد من المتاح من المياه الأمر

مسح شامل للوقوف على مصادر وتركيز المواد الملوثة للهواء (غازات تولية)، وبناءً على هذا المسح يمكن وضع المقترحات للحد من ظاهرة التلوث.

كما تناولت الدراسة استخدام تقنيات النماذج الرياضية لتقييم الآثار البيئية الناتجة عن المصانع تحت الدراسة بغرض الاستفادة منها في تقدير الإمكانيات المطلوبة لتعديل الوضع الحالي للتحكم في انبعاثات المصانع، وكما أنه من معرفة سير الملوثات واتجاهاتها فإنها تمكن صانع القرار من الاستغلال الصحيح للأرض في إقامة المشروعات التنموية دونما حدوث ضرر من هذا التلوث. وهدفت الدراسة إلى:

1- تقييم الآثار البيئية الناتجة عن مصانع السكر لبيان مدى تأثيرها على بيئة العمل والبيئة الخارجية.

2- تنفيذ برنامج شامل لرصد ملوثات الهواء بالمصانع تحت الدراسة، وذلك باستخدام الوحدة المتنقلة لرصد الهواء، وبما تحتويه من أجهزة وأخذ عينات وتحليل برامج إلكترونية متقدمة لتقدير تركيزات هذه الملوثات بحث احتمالية هذه الملوثات للمناطق السكانية المجاورة.

في محاولة لرصد وقياس الانبعاثات البيئية الملوثة للهواء الجوي جاء موضوع الدراسة لنيل درجة الماجستير في علوم البيئة والتحكم في التلوث من معهد دراسات وبحوث تكنولوجيا صناعة السكر - جامعة أسيوط، وذلك بقصد تقييم الآثار الناتجة عن مصانع السكر وتأثير التلوث في بيئة العمل والبيئة الخارجية المجاورة وبيان مدى انتشار هذه الملوثات إلى المناطق السكنية.

وقد أجرى الدراسة السيد/ ثابت على محمد طه، وتحت إشراف السادة:

1- الأستاذ الدكتور/ محمود على غندور - كلية العلوم - جامعة أسيوط.

2- الأستاذ الدكتور/ محمد أبو القاسم محمد - كلية الهندسة - جامعة أسيوط.

3- المهندس/ محمد محمد عبد القادر - رئيس مجلس إدارة شركة الدقهلية للسكر.

وقد استخدمت في هذه الدراسة الوحدة المتنقلة لرصد ملوثات الهواء، وهي سيارة تعتبر معملًا مجهزًا لقياس تلوث الهواء، وكذلك قياس الظروف الجوية من سرعة الهواء واتجاهه ودرجة الحرارة والضغط المصاحبة لعمليات القياس في الأماكن المختلفة، حيث أمكن عمل

1- يجب النظر فى تحسين كفاءة مجمعات الأتربة والرماد، وكذلك تعديل وتطوير أسلوب نقل المواد الخام ونواتج التصنيع وخاصة مصاص القصب حتى لا تتسبب المواد الصلبة المتطايرة فى تلويث الهواء.

2- عمل دراسة ووضع المعايير المناسبة لضمان الحرق الكامل للمازوت فى المراحل، وذلك بنسب مثالية لمخلوط الهواء مع الوقود وخاصة عند بدء التغذية المساعدة بالمازوت، وكذلك طوال فترة استخدام فى المراحل لتقليل الدخان والرماد والمواد الهيدروكربونية المتصاعدة من المداخل مع غازات العادم.

3- يمكن تحاشي نسبة زيادة ثانى أكسيد الكبريت عن المعدلات القياسية بالصيانة الدائمة لأفران حرق الكبريت والمواسير الموصلة لها، وكذلك يمكن الاستعانة بأجهزة إنذار لاكتشاف أى تسرب لغاز ثانى أكسيد الكبريت بالقرب من أفران حرق الكبريت.

4- استخدام مواد كيميائية ماصة للأتربة داخل غرف الاحتراق مثل مادة الصوديوم بنتونيت، وكذلك التحكم فى معدلات تولد ثانى أكسيد الكبريت عن طريق المعالجة داخل غرف

3- تطبيق نظم النماذج الرياضية فى متابعة سير الملوثات لتفعيل ميكانيكية التحكم فى الانبعاثات الصادرة من هذه المصانع ومحاكاتها بالنسب المسموح بها عالمياً ومحلياً.

وقد استقرت الدراسة على فحص وتوصيف لجودة الهواء بمصنعين من مصانع شركة السكر والصناعات التكاملية، وهما مصنعاً سكر جرجا وكوم أمبو، وكذلك المناطق السكنية المتاخمة لها، وذلك من خلال تنفيذ برنامج متابعة وقياس لتركيز الغازات الملوثة والجزيئات الصلبة العالقة بالهواء وكذلك العوامل المؤثرة.

وقد اعتمدت عملية توصيف جودة الهواء على نتائج قياس تركيز الجزيئات العالقة، وكذلك غازات (ثانى أكسيد الكربون - ثانى أكسيد الكبريت - أكاسيد النتروجين - أول أكسيد الكربون - الهيدروكربونات) ومراقبة وتسجيل لظروف الجوية فى مناطق القياس.

وبناءً على متابعة جودة الهواء فى مصنعى سكر جرجا وكوم أمبو ومع الأخذ فى الاعتبار بجميع العوامل المؤثرة فيه فقد تم اقتراح التوصيات التالية، وذلك للحد من التلوث الذى تسببه مصادر التلوث بالمصنعين، والتى يمكن تلخيصها فيما يلى:

للتعرف على متغيراته والسيطرة عليه وتجنب مخاطره توافر رؤية متعمقة للأحداث السابقة؛ ومعرفة أسباب الأزمة والظروف التي أتاحت لها الوجود، كما يستلزم توافر رؤية متعمقة للأحداث لمعرفة الأبعاد المحيطة بالأزمة وأخيراً رؤية مستقبلية لتوقع ما سيحدث من تطورات. أسباب الأزمات :

* أزمات تظهر نتيجة تصرف أو عدم تصرف الشركة أو المؤسسة وتتضمن الأخطاء الإدارية والفنية أو عدم تحقيق الأساليب الآمنة. * الأزمات الناتجة عن الاتجاهات العامة في البيئة الخارجية.

* الأزمات الناتجة من خارج المؤسسة وليس لها دور في حدوثها.

* الأزمات الناتجة عن الكوارث الطبيعية كالفيضانات والزلازل والبراكين والحرائق.

تعريف إدارة الأزمات:

هي المحافظة على أصول وممتلكات الشركة وعلى قدرتها على تحقيق الإيرادات، وكذلك المحافظة على الأفراد والعاملين بها ضد المخاطر المختلفة. أو هي كيفية التغلب على الأزمة بالأدوات العلمية الحديثة والإدارية

الاحتراق لمخلوط من هيدروكسيد الكالسيوم والأتربة الطيارة.

5- تفعيل قدرة الغلايات من خلال التحكم فى بعض الخواص للمواد الداخلة فى عمليات الاحتراق، وذلك للوصول إلى أعلى قيمة حرارية يتم فيها الحرق الكامل للوقود، وبالتالي يقلل من نسب التلوث الناتج من عمليات الاحتراق.

إدارة الأزمات و الكوارث

بتوجيهات من السيد الأستاذ الدكتور/ مصطفى محمد كمال رئيس الجامعة لتفعيل دور الجامعة فى خدمة المجتمع وتنمية البيئة قام الأستاذ الدكتور/ محمد أبو القاسم محمد الأستاذ بكلية الهندسة - جامعة أسيوط وعضو مركز الدراسات والبحوث البيئية بالقاء محاضرة بعنوان :

إدارة الأزمات والطوارئ
فى مجال السلامة والصحة المهنية

بشركة المقاولون العرب بأسيوط يوم 2009/10/29. وقد أوضح سيادته ما يلى:

مفهوم الأزمة:

هى تعني تهديداً خطراً متوقفاً أو غير متوقع لأهداف وقيم ومعتقدات وممتلكات الأفراد والمنظمات والدول. أما على المستوى التطبيقي فإن الأزمة هي "موقف" يحتاج إلى مجهود

2لوكيل، بسيوني. إدارة الأزمات ومواجهة المشكلات. 30 مارس 2006م.

أسرة النشرة

الأستاذ الدكتور / مصطفى محمد كمال
رئيس الجامعة

أ.د. فوزي محمود سلامة	علوم
أ.د. على حسين على زرزور	طب
أ.د. ثابت عبد المنعم إبراهيم	بيطري
أ.د. محمد أبو القاسم محمد	هندسة
أ.د. أحمد غلاب محمد إبراهيم	زراعة
أ.د. طه أحمد حسنين المستكاوي	آداب
د. عادل عبده حسين	هندسة

rehab_hafez@hotmail.com

المختلفة، وتجنب سلبياتها والاستفادة من إيجابياتها.

مراحل نظام إدارة الأزمات:

1 - اكتشاف إشارات الإنذار لتشخيص مؤشرات حدوث الأزمة.

2 - الاستعداد والوقاية وتعني التحضيرات المسبقة للتعامل مع الأزمة المتوقعة بقصد منع وقوعها أو إقلال آثارها.

3 - احتواء الأضرار وتعني تنفيذ ما خطط له في مرحلة الاستعداد والوقاية والحيلولة دون تفاقم الأزمة وانتشارها.

4 - استعادة النشاط وهي العمليات التي يقوم بها الجهاز الإداري لغرض استعادة توازنه ومقدرته على ممارسة أعماله الاعتيادية كما كان من قبل.

5 - التعلم وهو المرحلة الأخيرة وهي بلورة ووضع الضوابط لمنع تكرار الأزمة وبناء خبرات من الدروس السابقة لضمان مستوى عالي من الجاهزية في المستقبل.

المراجع:

1 - أبو قحف، عبد السلام. إدارة الأزمات. القاهرة: مطبعة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، 1999م.